

## التحكيم التجاري الدولي - ضرورة ام حاجة للشركات الاستثمارية الاجنبية؟

**International commercial arbitration - Is it a  
necessity or a need for foreign investment  
companies?**

### الكلمات الافتتاحية :

التحكيم التجاري الدولي، الشركات الاستثمارية الاجنبية.

**Keywords :** International commercial arbitration,  
Foreign investment companies.

### Abstract

Arbitration is one of the most important ways of resolving disputes both at the local and regional level or at the international level because of its many advantages in terms of speed in adjudicating disputes and reasonable cost and providing the required specialization in the arbitrators. The arbitration system also allows the parties to the dispute to design or set the settlement procedures to suit them as well as to choose the law applicable to the subject matter of the dispute. Therefore, the existence of an arbitration system in a particular country guarantees the said advantages and is a factor attracting investment and foreign companies to its territory. Investment companies may not obtain guarantees if their transactions apply to the rules of litigation before the courts, and the nature of some of the technical disputes and the imposition of it must be a dispute in the dispute expert in making the arbitration more appropriate to these disputes, as the arbitrator is not required He may be a student of law, for example, but require general conditions in terms of eligibility or authority as determined by the law. He may be employed in any profession or profession, and despite the arbitration provided by many advantages, it has defects proved practical application, some practitioners, despite the existence of these shortcomings, the advantages of arbitration overcome the disadvantages. Therefore, arbitration and indisputable is now the most widely used dispute resolution tool, and it easily responds to the requirements of contemporary life

أ.م.د. علي شهاب احمد



نبذة عن الباحث :  
استاذ القانون التجاري  
المساعد .  
تدريسي في كلية القلم  
الجامعة . قسم القانون.

قصي حسين محمود الضعيف



نبذة عن الباحث :  
تدريسي في كلية القلم  
الجامعة . قسم القانون.

تاريخ استلام البحث :  
٢٠٢٠/٠٩/٠٦  
تاريخ قبول النشر :  
٢٠٢٠/٠٩/١٥

### الملخص

يعد التحكيم من اهم طرق فض المنازعات سواء على المستوى المحلي والاقليمي او على المستوى الدولي وذلك لما يتميز به من مزايا عديدة من جهة السرعة في الفصل في المنازعات والتكلفة المعقولة وتوفر التخصص المطلوب في المحكمين. كما ان نظام التحكيم يسمح لأطراف النزاع بتصميم او وضع اجراءات التسوية بما يناسبهم فضلاً عن اختيار القانون الواجب التطبيق على موضوع النزاع. ولهذا فان وجود نظام للتحكيم في دولة معينة يكفل المزايا المذكورة كما يعد عاملاً من عوامل جذب الاستثمار والشركات الاجنبية الى اقليمها . فالتحكيم يوفر لهذه الشركات الاستثمارية ضمانات قد لا تحصل عليها اذا انطبقت على معاملاتها قواعد التقاضي امام المحاكم . كما ان طبيعة بعض المنازعات الفنية وما تفرضه من وجوب ان يكون من يفصل في النزاع خبيراً في مجال الخصومة يجعل التحكيم اكثر ملائمة لهذه النزاعات. حيث ان المحكم لا يشترط فيه ان يكون دارساً للقانون مثلاً وانما يشترط فيه شروط عامة من حيث الاهلية او الصلاحية ما يحدده القانون. فهو يمكن ان يكون مشغلاً بأي مهنة او حرفة. وبالرغم مما يوفره التحكيم من مزايا عديدة الا ان له عيوباً أثبت التطبيق العملي وجودها منها ضعف الثقافة التحكيمية لدى بعض الممارسين وبالرغم من وجود هذه العيوب فان ميزات التحكيم تغلب على عيوبه. ولذلك فان التحكيم وبلا منازع اصبح في الوقت الراهن من اكثر وسائل فض المنازعات استخداماً. كما انه يستجيب بسهولة لمتطلبات الحياة المعاصرة .

### المقدمة

يعتبر اللجوء الى التحكيم كوسيلة لتسوية منازعات الاستثمار استثناء من القاعدة العامة في الاختصاص القضائي التي تعطي للقضاء الوطني الاختصاص الاصيل في تسوية المنازعات. وترمي الدول المضيضة للاستثمار الاجنبي من وراء السماح للشركات الاجنبية الاستثمارية والمستثمر الاجنبي باللجوء الى التحكيم تهيئة المناخ الملائم له وكسب ثقته وتطمينه. وان عملية التنمية الاقتصادية الشاملة التي تسعى الدول النامية الى تحقيقها. تضطر الدول فيها الى التدخل في ابرام او في الاشراف والرقابة على العقود الاستثمارية. مما يجعل التحكيم التجاري الدولي هو الوسيلة الملائمة لفض الخلافات التي قد تثور بمناسبة تنفيذ هذه العقود التي تمثل الشركات الاستثمارية الاجنبية الكبرى طرفها التقليدي في العصر الحالي.

اولاً:- اهمية الموضوع: يعد التحكيم من الوسائل المهمة التي يلجأ اليها المتعاقدون في عقود الاستثمارات الاجنبية لحل المنازعات التي يمكن ان تثار. الى الحد الذي يمكن ان نقول بان التحكيم اصبح القضاء الطبيعي في هذا المجال. ويرجع هذا الامر الى الميزات التي يتميز بها والتي تتناسب مع طبيعة عقود الاستثمار. فمن جانب يقلل من مخاوف المستثمرين من الاقتراب الى قضاء الدولة المضيضة ومن جانب اخر ما يتميز به من سرية. الامر الذي يؤدي الى تجنب المساس بسمعتهم ومركزهم التجاري. ويعيش التحكيم

التجاري الدولي في الوقت الراهن أزهى عصور ازدهاره ، اذ لم يعد مجرد نظام خاص لمنافسته للعدالة التي تؤديها الدولة. أو حتى نظام مصاحب وقرين. بل أصبح نظام بديل عن قضاء الدولة.

ثانياً:- اشكالية الموضوع: تكمن اشكالية الموضوع في الاجابة عن التساؤلات التالية:

١- ماهي اسباب اختيار التحكيم التجاري من دون الوسائل الاخرى من قبل الشركات الاستثمارية ومن قبل الدول المضيفة للاستثمار.

٢- ماهية التحكيم التجاري وانواعه.

٣- مفهوم اتفاق التحكيم وصوره.

ثالثاً:- اهداف البحث: تهدف الدراسة الى تحقيق الاهداف الاتية:

١- تسليط الضوء على التحكيم التجاري وانواعه.

٢- الوصول الى بيان اتفاق التحكيم لأطراف المنازعات التجارية .

٣- توضيح مدى فائدة التحكيم للشركات الاستثمارية وللدولة المضيفة للاستثمار.

رابعاً:- فرضية البحث: استند البحث الى فرضية مفادها: كلما تطورت نظم وقوانين التحكيم في البلاد المضيفة للاستثمار. ازداد حرص الشركات الأجنبية الاستثمارية على إبرام العقود الاستثمارية مع هذه الدول حتى تكون في امان واطمئنان من القضاء الوطني للدولة المضيفة للاستثمار.

خامساً:- منهجية البحث: من اجل الوصول للأهداف المتوخاة من بحثنا هذا والاجابة عن التساؤلات المطروحة فقد اعتمد الباحثان على المنهج التحليلي من خلال تحليل المادة العلمية من المصادر المختلفة والقوانين المتعلقة بموضوع البحث وابداء رأينا المتواضع وصولاً الى خاتمة تتضمن أهم النتائج والتوصيات .

سادساً:- هيكلية البحث: تم تقسيم البحث الى مبحثين: المبحث الاول بعنوان ماهية التحكيم والذي تناولنا فيه مطلبين الاول عن مفهوم التحكيم وتفرع منه فرعين. الاول عن تعريف التحكيم والثاني عن الهدف من التحكيم وانواعه والمطلب الثاني عن الطبيعة القانونية للتحكيم. وتناولناه في اربع فروع. الاول يبين الطبيعة التعاقدية للتحكيم والثاني يوضح الطبيعة القضائية له. والثالث بخصوص الطبيعة المختلطة للتحكيم اما الفرع الرابع فكان عن الطبيعة المستقلة له.

اما المبحث الثاني بعنوان اتفاق التحكيم واهميته للاستثمار وتناولنا فيه مطلبين الاول عن اتفاق التحكيم وتفرع منه فرعين. الاول عن تعريف اتفاق التحكيم والثاني عن صور اتفاق التحكيم. والمطلب الثاني عن التحكيم كضمانة إجرائية للاستثمار. وتناولنا هذا المطلب في فرعين هما دوافع المستثمر الاجنبي في الاصرار على التحكيم . وخوفه من تمسك الدولة بالحصانة القضائية .

**المبحث الأول: ماهية التحكيم**

التحكيم نظام قديم. فهو وسيلة لإبعاد الخصوم عن الالتجاء الى القضاء غير ان جميع

التنظيمات الاجرائية قصرت حتى الآن عن الوصول به الى قواعد رشيدة تسلم من النقد، فبمقتضى التحكيم، ينزل الخصوم عن حقهم في الالتجاء الى القضاء مع التزامهم بطرح النزاع على محكم او اكثر للفصل فيه بحكم ملزم للطرفين. وقد يكون هذا النزول جزءاً من عقد معين يذكر في صلبه ويسمى (شرط التحكيم) وقد يكون بمناسبة نزاع معين قائم بالفعل بين الخصوم ويسمى في هذه الحالة (مشاركة التحكيم). واذا كان الاصل في التحكيم انه تصرف إرادي جوازي. فان القانون قد يفرض لزوم الالتجاء الى التحكيم، وغالباً ما يكون ذلك للفصل في الخلافات الناشئة بين المؤسسات او الشركات العامة. بحيث لا يجوز اطلاقاً الالتجاء الى القضاء العادي في احوال. او لا يجوز الالتجاء الى القضاء العادي الا بعد مراعاة ما نص عليه المشرع من وجوب طرح النزاع على هيئة التحكيم التي حددها وهذا هو التحكيم الاجباري. غير ان الصورة المعروفة في الغالب الأعم هي التحكيم الاختياري المبني على تراضي الخصوم. وسنحاول معالجة هذه الامور بمطلبين. الاول عن مفهوم التحكيم. والثاني عن الطبيعة القانونية للتحكيم. وكما يلي :

#### المطلب الأول: مفهوم التحكيم

ينقسم هذا المطلب الى فرعين. نتناول في الفرع الأول تعريف التحكيم. ونتناول في الفرع الثاني. الهدف من التحكيم وأنواعه. وعلى النحو الآتي:

#### الفرع الاول: تعريف التحكيم

التحكيم لغة: مصدر حكم . فالهاء والكاف والميم أصل واحد. وهو المنع: يقال حكم فلان في كذا إذا جعل أمره إليه<sup>(١)</sup>. ومن معاني التحكيم التفويض في الحكم. فهو مأخوذ من حكم. وأحكم. فاستحكم. أي صار محكماً في ماله "تحكيماً" إذا جعل إليه. فاحتكم على ذلك<sup>(٢)</sup>. فالتحكيم في اللغة هو التفويض: أي جعل الأمر إلى الغير ليحكم ويفصل فيه. والحكم والحكيم من أسماء سبحانه وتعالى الله وصفاته ومنه قوله تعالى: "أفغير الله ابتغي حكماً". [سورة الأنعام: ١١٤]

أما تعريف التحكيم اصطلاحاً فقد تعددت تعاريف الفقه للتحكيم فهناك من عرفه بأنه: ((الطريقة التي يختارها الاطراف لفض المنازعات التي تنشأ عن العقد والتي يتم البت فيها أمام شخص أو أكثر يطلق عليه اسم المحكم أو المحكمين دون اللجوء إلى القضاء))<sup>(٣)</sup>.

وذهب رأي آخر في الفقه بتعريفه بأنه: ( اتفاق الأطراف المعنية على إخضاع خلافاتهم لحكم أفراد يختارها هذه الأطراف )<sup>(٤)</sup>. ان التحكيم عقد يتفق بموجبه شخصان او اكثر على ان يحلوا الى شخص او اكثر الفصل بينهم في نزاع قائم فعلاً او متوقع الحدوث في المستقبل بخصوص تنفيذ عقد بدلاً من الالتجاء الى القضاء<sup>(٥)</sup>. ويثير لفظ التحكيم في الذهن احد المعنيين: المعنى الأول: هو فعل المتنازعين اللذين يختاران طرفاً محايداً للفصل فيما شجر بينهما من خلاف. ويرتضيان مقدماً النزول على حكمة أي كان من يحكم له منهما. والمعنى الثاني: هو فعل هذا الطرف المحايد الذي حكمه المتنازعان في نزاعهما. وهو

قيامه بالحكم في النزاع الذي يطرحه<sup>(١)</sup> حيث إن الهدف منه هو السعي إلى تحقيق العدالة على أسس تختلف عن تلك التي يقوم عليها مفهوم العدالة أمام المحاكم الوطنية في الدولة. بحيث تحقق المصلحة العامة مع مراعاة المصالح الخاصة للخصوم. ومن ثم فالتحكيم يعد قضاءً في خصومة بين أشخاص قانونية عامة أو خاصة أو كليهما. وذلك بناء على اتفاق بينهم بمقتضاه يتم تفويض الحكم (أو هيئة التحكيم) سلطة حسم النزاع بحكم ملزم وقابل للتنفيذ.

#### الفرع الثاني: الهدف من التحكيم وأنواعه

تختلف أهداف التحكيم عن القضاء في نوع المصلحة المتحققة ففي الوقت الذي يهدف فيه القضاء إلى تحقيق مصلحة عامة، يهدف التحكيم إلى تحقيق مصلحة خاصة للخصوم من خلال ما يمتلك من مميزات وخصائص ومصلحة عامة تتمثل في تخفيف العبء الكبير على عاتق محاكم الدولة لتكديس القضايا أمامه<sup>(٢)</sup>.

وتنبع أهمية التحكيم من كونه يحقق العديد من المزايا يأتي في مقدمتها<sup>(٣)</sup>:

١- الإسراع في فض النزاع وإيصال الحق لصاحبه حيث للوقت أثر مهم على الحق المتنازع عليه وبخاصة في القضايا التجارية لأن البطء في اتخاذ القرار ينمي الأضرار ويضاعفها.

٢- تلافي الحقد والعداوة والبغضاء بين الخصوم بقدر الإمكان لقياس أساس التحكيم على مبدأ أن المحكم مختار من قبل الخصوم أنفسهم. وبالتالي فإن التحكيم يحقق العدل بلا عداوة بين الخصوم.

٣- أن التحكيم يتيح للمتنازعين فرصة اختيار محكمين أصحاب تخصص دقيق في موضوع النزاع. يساهم في فهم سريع ودقيق لموضوع الخلاف وبخاصة في بعض القضايا الفنية الدقيقة التي قد لا تتوافر في القاضي الذي ينظر في مختلف القضايا. ويعتمد على رأي أهل الخبرة. وبالتالي يكون الحكم المتخصص أفهم للقضية وأسرع في الفصل من غيره.

٤- يتيح التحكيم الطمأنينة للشركات الكبيرة متعددة الجنسيات التي لا ترغب في الخضوع إلى قوانين لا تعرفها عند وقوع نزاع تجاري محتمل مستقبلاً.

٥- يتيح التحكيم فرصة كبيرة للسرية في معاملة الأمور المتنازع عليها. أما لكون عقودها تتضمن أموراً سرية. أو لكون النزاع ذاته لا يرغب الطرفان في معرفة الآخرين بوجوده. فيؤثر على مكانتهما اجتماعياً أو تجارياً أو غير ذلك.

٦- إن التحكيم يتيح مخرجاً في مسألة تنازع القوانين. فالمنازعات التجارية الدولية. كثيراً ما تكون محل تنازع القوانين للأطراف فكل طرف يريد أن تكون في بلده مستنداً إلى أنظمتها.

٧- يتيح التحكيم للناس فرصة اختيار مكان التحكيم فبعض الناس لا يرغب الذهاب إلى المحاكم. لا سيما والمحاكم قد تكون بعيدة أو يصعب الوصول إليها

بسهولة. كما ان نظام التحكيم وان كان يقوم اساساً على مبدأ سلطان الارادة بمعنى ان اللجوء اليه يتم باختيار طرفي النزاع ومحض إرادتهما الحرة. إلا أن التحكيم وباستقراء بعض القوانين المتعلقة به وتطبيقات المراكز والهيئات المتخصصة في شأنه يأخذ في العمل أكثر من نوع واحد وكما يلي<sup>(٩)</sup>:

#### ١- التحكيم الخاص/ التحكيم المؤسسي:

أ- التحكيم الخاص: تحكيم الحالات الخاصة. ويعتبر التحكيم خاصاً ولو تم الاتفاق بين طرفي النزاع على تطبيق إجراءات وقواعد منظمة أو هيئة تحكيمية طالما إن التحكيم يتم خارج إطار تلك المنظمة أو الهيئة.

ب- التحكيم المؤسسي: يتم التحكيم من خلال مؤسسات و هيئات ومراكز متخصصة في مجال التحكيم بما تملكه من إمكانيات علمية وفنية مادية وعملية ولوائحها الخاصة في إجراءات التحكيم وعلى سبيل المثال: (نظام هيئة التحكيم لغرفة التجارة الدولية I.C.C. هيئة التحكيم الامريكية A.A.A محكمة لندن للتحكيم الدولي).

#### ٢- التحكيم الدولي/التحكيم الداخلي:

أ- التحكيم الدولي: المقصود به التحكيم في مجال علاقات التجارة الدولية والمصالح الخارجية لأطراف النزاع والتي تكشف إرادتهما المشتركة عن أن التحكيم ناشئ عن علاقة تجارية دولية أو مصالح خارجية اي خارج الدول التي ينتمون إليها.

ب- التحكيم الداخلي: التحكيم الذي يتم طبقاً لأحكام القانون الوطني لأطراف النزاع وداخل دولتهم. وقد ساد اعتماد مقياسين للتفريق بين التحكيم الدولي والتحكيم الداخلي هما المقياس الجغرافي (مكان التحكيم) والمقياس الاقتصادي (موضوع النزاع).

لقد أوردت قوانين بعض الدول العربية أحكاماً خاصة بالتحكيم الدولي منها على سبيل المثال دولة البحرين وسلطنة عمان. ففي دولة البحرين صدر مرسوم بقانون التحكيم التجاري الدولي (رقم ٩) عام ١٩٩٤م وينص في المادة (٣/١) بأن: (يكون التحكيم دولياً إذا كان مقر عمل طرفي اتفاق التحكيم وقت إبرام ذلك الاتفاق واقعاً بين دولتين مختلفتين أو إذا كان أحد الأماكن واقعاً خارج الدولة التي يقع فيها مقر عمل الطرفين مكان التحكيم إذا كان محدد في اتفاق التحكيم أو طبقاً له. أي مكان ينفذ فيه جزء هام من الالتزامات الناشئة عن العلاقة التجارية أو المكان الذي يكون لموضوع النزاع أوثق الصلة. وإذا أتفق الطرفان صراحة على إن موضوع اتفاق التحكيم متعلق بأكثر من دولة واحدة)<sup>(١٠)</sup> وفي سلطنة عمان نظم مرسوم سلطاني رقم ٩٧/٤٧ قانون التحكيم في المنازعات المدنية والتجارية. وتنص المادة (٣) منه على الأحكام الخاصة بالتحكيم الدولي ومعاييرها: أن يكون المركز الرئيسي لأعمال طرفي النزاع يقع في دولتين مختلفتين وقت إبرام اتفاق التحكيم ... إلخ.<sup>(١١)</sup>

### ٣- التحكيم الاختياري/التحكيم الالزامي:

أ- التحكيم الاختياري: يقصد به التحكيم الذي يتم بناءً على اتفاق طرفي النزاع وبحض إرادتهما الحر. فلهما اللجوء باختيار هما إلى التحكيم لفض النزاع القائم بينهما واختيار المحكمين والاجراءات والقواعد التي تطبق على التحكيم. وقد ينظم القانون مثل هذا التحكيم ويضع الضوابط اللازمة والمناسبة لضمان فاعليته ولكن تبقى الحرية للطرفين في اللجوء إليه عوضاً عن اللجوء إلى المحاكم لأحكامه في بعض المنازعات تظم قوانين بعض الدول العربية على هذا النوع من التحكيم في شأن منازعات معينة من ذلك القانون السوري إذ يلزم اللجوء إلى التحكيم في منازعات معينة منها: قضايا العمل.

ب- التحكيم الالزامي: في هذا النوع من التحكيم يلزم القانون طرفي النزاع في اللجوء إلى التحكيم واخضاع الخلافات بين العمال وأصحاب العمل بالتحكيم الاجباري.<sup>(١٢)</sup>

### ٤- التحكيم العادي (التحكيم بالقضاء) والتحكيم المطلق (التحكيم بالصلح):

أ- التحكيم العادي (التحكيم بالقضاء): وهو ما تعارفت عليه غالبية الأنظمة القانونية. ويقوم على اساس تقيد المحكم بقواعد القانون الإجرائية منها والموضوعية التي يفصل ويحسم النزاع من خلالها أو عدم تقيده بذلك. فإذا التزم المحكم بتطبيق القواعد الإجرائية والموضوعية التي نص عليها القانون الذي يحكم النزاع فإننا نكون بصدد تحكيم عادي او كما يعرف التحكيم بالقضاء.

ب- التحكيم المطلق (التحكيم بالصلح): في التحكيم المطلق يعفي المحكم من اتباع هذه القواعد والإجراءات التي نص عليها القانون فيما عدا القواعد التي تتعلق بالنظام العام.<sup>(١٣)</sup>

### المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للتحكيم

ثار جدل بين الفقهاء حول الطبيعة القانونية للتحكيم. لما تشكل هذه الطبيعة من أهمية خاصة في معرفة جوهر التحكيم. وبيان ماهيته. وتحديد الاسباب التي دعت الاطراف الى اللجوء للتحكيم كطريق خاص بعيداً عن قضاء الدولة<sup>(١٤)</sup>. وسنتناول هذا

المطلب في اربعة فروع. وكما يأتي:

### الفرع الاول: الطبيعة التعاقدية للتحكيم

ذهب جانب من الفقه الى ان الاصل في التحكيم هو الاتفاق بين الاطراف على احالة النزاع الى جهة ثالثة للفصل فيه. ويترتب على ذلك بان التحكيم ذا طبيعة تعاقدية تشكل الارادة الحرة فيه الاساس للعملية التحكيمية.

فهو يقوم على الارادة الحرة للأطراف من خلال الاتفاق المبرم بينهما في العقد من خلال اتفاق لاحق بينهما. لذلك فإن مبدأ سلطان الارادة يعد اللاعب الاساسي المحدد والمؤسس للعملية التحكيمية من حيث اخراج النزاع من سلطة القضاء وتحديد الجهة المختصة

التي سوف تتولى الفصل في النزاع و المسائل الثانوية الاخرى الحاكمة لهم وبشكل خاص القانون واجب التطبيق<sup>(١٥)</sup>.

#### الفرع الثاني: الطبيعة القضائية للتحكيم

ذهب البعض من الفقه الى اعتبار التحكيم ذو طبيعة قضائية خُرجه من الطبيعة العقدية التي استند اليها الراي الاول فاذا كان التحكيم يبدأ بعقد فهو ينتهي بحكم وهذا الحكم يعتبر عملاً من اعمال القضاء والحكم لا يعمل بإرادة الخصوم وحدها بل ان فكرة المنازعة وكيفية حلها واجراءات العدالة التي تحيط اجراءاتها هي التي تؤصل الطبيعة القضائية في العمل الذي يقوم به المحكم باعتباره قاضياً يختاره الخصوم ليقول كلمة الحق او حكم القانون بينهم وانه وان كان الخصوم قد ابتدأوا التحكيم بعمل ارادي وهو الاتفاق الذي وقع فيما بينهم فهذا الاتفاق لا يستطيع بذاته ان يتحرك الا من خلال عمل ذا طبيعة قضائية<sup>(١٦)</sup>.

#### الفرع الثالث: الطبيعة المختلطة للتحكيم

امام الخلاف الواقع بين كل من النظريتين السابقتين برز اتجاه اخر من الفقه والذي يرى انه لا اسباغ للطبيعة التعاقدية البحتة للتحكيم ولا الطبيعة القضائية البحتة بل لابد من ايجاد نوع من التوازن بين النظريتين مؤداها ان التحكيم يعد ذا طبيعة مزدوجة لأنه لا يحمل بين طياته مواصفات كل من النظرية العقدية والقضائية في نفس الوقت، فعلى الرغم من اساس التحكيم ينشأ بإرادة الاطراف اعمالاً لمبدأ سلطان الارادة الا ان هذه الارادة تختفي عند البدء في الاجراءات وعرض النزاع امام هيئة التحكيم فوظيفة المحكم قضائية في طبيعتها وموضوعها<sup>(١٧)</sup>.

#### الفرع الرابع: الطبيعة المستقلة للتحكيم

ذهب جانب من الفقه الى القول الى ان التحكيم بشكل عام لا يمكن اعتباره عقداً على اطلاقه ولا قضاء على اطلاقه بل ولا يمكن اسقاط وصف الازدواجية عليه ولكن التحكيم في نهاية المطاف هو نظاماً قانونياً مستقلاً ذو طبيعة خاصة وذاتية مستقلة اذ يجب ان ينظر اليه دون ربطه بفكرة العقد او بالحكم القضائي وانما ينظر الى الهدف الذي يرمي اليه الخصوم من لجوئهم الى التحكيم الا وهو السعي الى العدالة على اساس تختلف عن التي يقوم عليها الحكم القضائي فالتحكيم قضاء خاص<sup>(١٨)</sup>. وأنا بدورنا نؤيد الراي الاخير في اعتبار التحكيم قضاء خاص فهو قضاء لان المحكم يهدف من عمله مباشرة الخصومة التحكيمية تحقيق العدالة. وهو يتبع في ذلك الأسلوب الذي يراه مناسباً.

#### المبحث الثاني: اتفاق التحكيم واهميته للاستثمار

لكي يتمكن أطراف النزاع من اللجوء إلى التحكيم لابد من أن يتفقوا على ذلك، فهذا الاتفاق ينقل الفصل في النزاع من يد القضاة العاديين إلى يد اشخاص آخرين يختارهم المحتكمون ويسمون بالمحكمين. من هنا يمكن تعريف اتفاق التحكيم بأنه: "اتفاق على طرح النزاع على اشخاص ليفصلوا فيه دون المحكمة المختصة به"<sup>(١٩)</sup>. كما يمكن تعريفه



بصورة اوسع من ذلك بأنه: "عقد يتفق بموجبه شخصان أو أكثر على أن يحيلوا إلى شخص أو أكثر الفصل بينهم في نزاع قائم فعلاً أو متوقع الحدوث في المستقبل بخصوص تنفيذ عقد معين بدلاً من اللجوء إلى القضاء"<sup>(٢٠)</sup>. وهو عقد رضائي ملزم تتوفر فيه عناصر التصرفات القانونية من أهلية ورضاء ومحل وسبب. ويكون العقد باطلاً اذا ورد على حقوق يوجبها النظام العام ولا يجوز للأشخاص التصرف بها وبناءً على ما تقدم فإن التحكيم مؤسس على مصدر أتفاقي وليس بناءً على القانون مباشرة. وإنه ليس نظاماً أذعانياً بل رضائياً كما هو ليس اجبارياً بل اختيارياً<sup>(٢١)</sup>.

وسنحاول معالجة هذه الامور بمطلبين: الاول نتناول فيه اتفاق التحكيم وصوره والثاني نتناول فيه اهمية التحكيم كضمانة اجرائية لتشجيع الاستثمار الاجنبي.

#### المطلب الأول: اتفاق التحكيم وصوره

ينقسم هذا المطلب الى فرعين. نتناول في الفرع الأول تعريف اتفاق التحكيم وشكله ونتناول في الفرع الثاني صور اتفاق التحكيم. وعلى النحو الآتي:

##### الفرع الاول : تعريف اتفاق التحكيم وشكله

يعد التحكيم طريق قضائي خاص لفض المنازعات. ولا يتم التحكيم الا بناءً على اتفاق بين الاطراف المتنازعة . فاذا لم يوجد اتفاق فحكم فلا يوجد حكم . ويمكن تلخيص خصائصه بما يأتي :

١ - اتفاق التحكيم :هو اتفاق طرفي النزاع على حل كل او بعض المنازعات التي نشأت بينهما بشأن علاقة قانونية معينة عقدية كانت ام غير عقدية ويجوز ان يكون ذلك الاتفاق في صورة شرط حكمي وارد في العقد الاصلي او في صورة اتفاق مفصل.

٢ - يجب ان يكون اتفاق التحكيم مكتوباً والا كان باطلاً. ويعتبر الاتفاق مكتوباً اذا ورد في وثيقة موقعة من الطرفين او تم تبادلها بوسائل الاتصال الحديثة كالبقيات او التلكس او الفاكس او البريد الالكتروني او غيرها من تلك الوسائل اذا كانت تثبت تلاقي ارادة مراسليها على اختيار التحكيم وسيلة لفض النزاع.

٣ - يجوز ان يكون اتفاق التحكيم سابقاً على قيام النزاع سواء قام مستقلاً بذاته او ورد في العقد الاصلي بشأن كل او بعض المنازعات التي قد تنشأ بين الطرفين.

٤ - يجوز ان يتم اتفاق التحكيم بعد قيام النزاع ولو اقيمت بشأنه دعوى امام القضاء وفي هذه الحالة يجب ان يحدد الاتفاق المسائل التي يشملها التحكيم.

٥ - يعد اتفاقاً على التحكيم كل إحالة ترد في العقد الى وثيقة اخرى تتضمن شرط حكمي اذا كانت الإحالة واضحة في اعتبار هذا الشرط جزءاً من العقد<sup>(٢٢)</sup>.

##### الفرع الثاني: صور اتفاق التحكيم

يبدأ التحكيم بعقد وينتهي بحكم. ولذلك لا بد ان نبين صور اتفاق التحكيم وهي كما يلي:

١- شرط التحكيم: إن يرد في شكل شرط في عقد من العقود يقضي بأن أي نزاع حول أعمال أو تفسير أو تنفيذ العقد أو أحد شروطه يتم تسويته عن طريق التحكيم وهذا بالطبيعي يقتضي أن تكون العلاقة عقدية وإن يكون الشرط سابقاً على قيام المنازعة<sup>(٢٣)</sup> ويعرض على محكم أو محكمين أو هيئة تحكيم نظامية<sup>(٢٤)</sup>.

٢- مشاركة التحكيم: ويقصد به اتفاق المتنازعين على إحالة النزاع القائم بينهما للتحكيم والمشاركة دائماً بعد قيام النزاع حتى يعرض النزاع أمام المحكمة واتفق الطرفان على إحالة النزاع للتحكيم وكان ذلك أثناء نظر الدعوى فعلى المحكمة أن تقوم بوقف إجراءاتها وتحيل النزاع للتحكيم وقد نص قانون التحكيم السوداني على (إذا تم الاتفاق على التحكيم أثناء نظر الدعوى فعلى المحكمة وقف إجراءاتها وإحالة النزاع إلى التحكيم ويعتبر هذه الاتفاق بمثابة اتفاق مكتوب)<sup>(٢٥)</sup>.

٣- الإحالة إلى وثيقة أخرى تتضمن شرط تحكيم: يشترط أن تكون الإحالة واضحة وأن يكون شرط التحكيم الوارد في هذه الوثيقة- المحال إليها- جزءاً من الاتفاق المبرم بين الطرفين<sup>(٢٦)</sup>. إلا أن بعض المشرعين اعتبروا ذلك مشابه للصورة الأولى وهو "شرط التحكيم"<sup>(٢٧)</sup>.

٤- المراسلات المتبادلة إذا تضمنت اتفاق تحكيم: المادة (١٢) من قانون التحكيم المصري شكلاً رابعاً من أشكال الاتفاق على التحكيم وهو الاتفاق المكتوب الذي تضمنه محرر موقع بين الطرفين إذا تضمنه ما يتبادل الطرفان من رسائل أو غيرها من وسائل الاتصال المكتوبة على أنه يجب التمييز في عقد التحكيم بين مشاركة التحكيم وشرط التحكيم. فمشاركة التحكيم تقتضي وقوع المنازعات بالفعل وإن تكون معلومة ومن الممكن تكييفها وتحديدتها بخلاف شرط التحكيم الذي يقرر بين الطرفين وقت التعاقد الأصلي أي قبل حدوث أي من أوجه النزاع وصورته حينما يتفق الطرفان مقدماً في العقد نفسه أو الالتزام الأصلي. أو في عقد مستقل على حسم كل أو بعض المنازعات التي قد تنشأ عن تنفيذ هذا العقد بطريق التحكيم من دون تحديد مواطن النزاع وأحياناً دون ذكر أسماء المحكمين. وعلى ذلك فإن شرط التحكيم هو امر احتمالي إذ لا يستبعد عدم نشوء خلاف بين الطرفين حين تنفيذ العقد أما مشاركة التحكيم فلا تكون إلا حين قيام النزاع بسبب تنفيذ العقد<sup>(٢٨)</sup>.

**المطلب الثاني: التحكيم ضماناً اجرائياً لتشجيع الاستثمار**

تقبل الدول على التحكيم. كضمانة اجرائية لتشجيع الاستثمار الاجنبي على اقليمها ، وهو الامر الذي دفع بالكثير من الدول الى ان تضمن قوانينها الصادرة لتشجيع الاستثمار نصوصاً صريحة تفيد قبول التحكيم. واستهداء بسياسة تشجيع الاستثمار نجد المشرع العراقي قد نص في تشريعات الاستثمار المتعاقبة على ضمانات التحكيم<sup>(٢٩)</sup>. وانطلاقاً من ذات الفلسفة فإن المشرع اللبناني اعتمد التحكيم كوسيلة لحل المنازعات التي تنشأ بين الدولة والمستثمر الاجنبي<sup>(٣٠)</sup>. وبفس النهج ضمن المشرع الجزائري نصوص قوانينه على التحكيم<sup>(٣١)</sup>. وبذات المسار انطلق المشرع المصري<sup>(٣٢)</sup> من

جانب اخر كان تشجيع الاستثمار من قبل اغلب دول العالم وبالأخص دول العالم الثالث. فرصة كبيرة للشركات الاجنبية الاستثمارية للدخول الى اسواق هذه الدول بشروطها التي تخدم مصالحها التجارية الرخية. وسوف نقوم بتقسيم هذه المطلب الى فرعين: الاول نتناول فيه دوافع الطرف الاجنبي المستثمر في الاصرار على التحكيم. وأما الثاني نتناول فيه خوف المستثمر الاجنبي من تمسك الدولة بالحصانة القضائية وعلى النحو الآتي:

#### الفرع الاول: دوافع المستثمر الاجنبي في الاصرار على التحكيم

تسعى الشركات الاجنبية الاستثمارية في الحصول على وسائل محايدة وفعالة لتسوية منازعات الاستثمار. وعلى الرغم من تعدد الوسائل التي من الممكن ان يلجأ اليها الاطراف في عقود الاستثمار لتسوية منازعاتهم الناشئة عنها<sup>(٣٣)</sup>. الا ان التحكيم اصبح طريقة مقبولة ومرغوبة لتسوية منازعات الاستثمار حيث انه يعتبر وسيلة فعالة لحسم هذه المنازعات. حيث يعد القضاء الطبيعي في هذا المجال ضمانا لكل مستثمر اجنبي لحسم منازعاتهم مع الدولة الجاذبة للاستثمار ولأنهم ينظرون الى قضاء تلك الاخيرة نظرة شك وريبة. فضلا عن ذلك السرية التي يمتاز بها التحكيم والتي تناسب مع طبيعة عقود الاستثمار<sup>(٣٤)</sup>. فهو يأتي منسجما مع رغبة المستثمرين بالابتعاد عن اللجوء الى القضاء الوطني للدولة. وهذا ما يساعد في الحفاظ على اسرار المستثمرين وجنب المساس بمركزهم وسمعتهم في مجال النشاط التجاري وهذا ما يعتبره المستثمر سواء كانت شركة استثمارية او مستثمر كشخص طبيعي ضرورة ملحة للتحكيم لما فيه من هذه الصفات السابقة. فضلا عن السرعة التي يتميز بها في البت والفصل في النزاع ويتم اللجوء الى التحكيم ايضا لما تتمتع به عقود الاستثمار من خصوصية. كون الدولة الجاذبة للاستثمار طرفا في تلك العقود وهذا ما يكون دافعا للمستثمر لجعل التحكيم ضمانا اجرائية وحاجة لحماية استثماراته التجارية<sup>(٣٥)</sup>.

#### الفرع الثاني: خوف المستثمر الاجنبي من تمسك الدولة بالحصانة القضائية

تتمتع الدولة بما لديها من استقلال وسيادة تجعلها على نسق واحد في المساواة مع الدول الاخرى بالحصانة القضائية التي تغل يد القضاء الوطني لأية دولة اخرى في نظر المنازعات التي تكون الدولة طرفا فيها<sup>(٣٦)</sup>. وعلى الرغم من ان الاتجاه الحديث يميل الى التقييد من الحصانة التي تتمتع بها الدولة على نحو يؤدي الى عدم استفادة الدولة منها الا في الظروف التي يكون التصرف الصادر عنها تصرفا سياديا استخدمت فيه مزاياها كسلطة عامة او كان التصرف الذي تقوم به من تصرفات القانون العام. فان ذلك لا يعني انتهاء التمتع بالحصانة كمبدأ عام. بل يظل الاصل هو التمتع بها. وهنا تكمن الخطورة الكبيرة بالنسبة للمشروع الاجنبي المتعاقد مع الدولة او مع الاجهزة التابعة لها المستفيدة من الحصانة شأنها في ذلك شأن الدولة<sup>(٣٧)</sup>. اذ ان هذا المشروع في حالة قيامه يرفع دعواه ضد الدولة امام القضاء الوطني لدولة اخرى فانه سوف يواجه بهذه العقبة الاساسية المتمثلة في تمتع الدولة بالحصانة القضائية والتي تؤدي في نهاية الامر

الى اهدار الحقوق الخاصة له احتراماً لحصانة الدولة، ومن هنا كان حرص المشروعات الاستثمارية الأجنبية المتعاقدة مع الدولة أو مع الأجهزة التابعة لها على ضرورة ادراج شرط التحكيم في العقود الاستثمارية المبرمة بينهما لتفادي الاخطار الناجمة عن طبيعة شخصية الطرف المتعاقد معها وكونه دولة تتمتع بالسيادة وما يتبعها من التمتع بالحصانة القضائية<sup>(٣٨)</sup>.

فدرء المخاطر المتولدة عن هذه السيادة والمتمثلة في امكانية اهدار حياد القضاء الوطني أو اعمال الحصانة القضائية، تعد من الاسباب التي تدفع المستثمر الاجنبي المتعاقد مع الدولة الى عدم ابرام العقد الا بوجود شرط التحكيم. وإذا كانت هذه هي الاسباب التي تدفع الطرف الاجنبي الى التمسك بشرط التحكيم فان هناك سببا يقوم في جانب الدولة ذاتها ويحفزها على قبول التحكيم والذي يعد بمثابة ضمانه اجرائية لتشجيع الاستثمار.

#### الخاتمة

أن دراسة التحكيم التجاري الدولي واهميته للشركات الاستثمارية الأجنبية لتسوية منازعات الاستثمار مع الدولة المضيفة قادتنا الى جملة من النتائج والتوصيات.

#### أولاً: - النتائج:

١- ان التحكيم التجاري اصبح ضرورة ملحة للشركات الاستثمارية لما يوفره لها من مزايا تتمثل بالسرية والسرعة وقلة التكاليف في الفصل المنازعات الاستثمارية. وكذلك حاجة لها بعيداً عن اجراءات التقاضي امام المحاكم الوطنية للدول التي تكون طرفاً في عقود الاستثمار.

٢- لقد تعددت تعاريف الفقه للتحكيم، الا انه كضمانة تتخذها الشركات الاستثمارية فانه يمكن تعريفه هو طريق خاص يلجأ اليه اطراف عقود الاستثمار بناءً على اتفاق بينهما اما شرطاً يرد في بنود العقد قبل نشوء النزاع، او مشاركة تحكيم تبرم قبل او بعد نشوء النزاع، بهدف حل نزاعاتهم بعيداً عن القضاء الوطني وتكون نتائجه ملزمة للطرفين .

٣- التحكيم التجاري من الوسائل الناجحة والبديلة عن القضاء لأجل حل المنازعات التي قد تنشأ عن العلاقات الاقتصادية والتي تحافظ على مراكز المستثمرين الاجانب وسمعتهم التجارية.

٤- ان وجود مراكز التحكيم لتسوية منازعات الاستثمار، كإطار محايد والذي يصمم خصيصاً للتعامل مع منازعات الاستثمار في بلداننا العربية، يشجع الشركات الاستثمارية الأجنبية في الدخول الى هذه البلدان باطمئنان.

٥- هناك فرق بين اتفاق التحكيم وعقد التحكيم، فاتفاق التحكيم يتم بين اطراف النزاع ذاتهم، اما عقد التحكيم فيتم بين اطراف النزاع من جهة والمحكم والمؤسسة التي تقوم بالتحكيم من جهة أخرى.

٦- ازدهار التحكيم مرتبط بما يحصل من تطور في كافة القطاعات التجارية والاقتصادية والعقود الوليدة منها، والتي فرضت ابتكار وسائل جديدة وبديلة عن المحاكم في تسوية المنازعات التي من الممكن ان تثور بين اطراف النزاع .  
ثانياً: - التوصيات:

١- على المشرع صياغة قانون للتحكيم بشكل يساير ويواكب التطورات الحاصلة في مراكز التحكيم الدولية لفض المنازعات الاستثمارية من جهة، والتشريعات والقوانين المحلية والدولية من جهة اخرى.

٢- بذل العناية القصوى من قبل اطراف النزاع عند اختيار المحكمين، مع مراعاة ان يتمتع المحكم المختار بالثقافة التحكيمية والخبرة والتخصص والاستقامة والحيادية، مع استبعاد الاعتبارات الشخصية والسياسية.

٣- العمل على فتح مراكز للتحكيم وتسوية المنازعات، تعمل على ضوء معايير مراكز التحكيم العالمية، وان يديرها اشخاص اكفاء ومهنيين ومتمخصصين والمشاركة في المؤتمرات العالمية المختصة في هذا الجانب ، وبالتالي يشجع الشركات الاستثمارية للدخول لأسواقنا المحلية.

٤- ادامة العلاقة بين التحكيم و القضاء لغرض تحقيق نوع من التكامل بين النظامين لتحقيق الهدف المنشود في فض المنازعات التجارية، بشرط عدم المساس باستقلالية التحكيم.

قائمة المصادر

بعد القران الكريم.

اولاً- معاجم اللغة العربية.

١- القاموس المحيط للفيروز ابادي، المكتبة التجارية القاهرة.

٢- مختار الصحاح للرازي، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٢هـ.

٣- معجم مقاييس اللغة للأبي الحسين احمد بن فرناس بن زكريا، تحقيق عبد السلام هارون، ج٢، دار احياء الكتب العربية، القاهرة، ١٣٦٨.

ثانياً- الكتب القانونية.

١- جمعة سعدون الربيعي، المرشد الى اقامة الدعاوي المدنية، المكتبة القانونية، بغداد، ٢٠٠٦ م .

٢- حسين المؤمن المحامي، الوجيز في التحكيم ، بيروت، مطبعة الفجر، ١٩٧٧م .

٣- د. ابو زيد رضوان، الاسس العامة في التحكيم التجاري الدولي، دار الفكر العربي، القاهرة، بدون سنة نشر.

٤- د. احمد محمد عبد البديع شتى، شرح قانون التحكيم - دراسة مقارنة وفقاً لآراء الفقه و القضاء و مراكز التحكيم العربية، ط٤، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٩م .

٥- د. عبد الحميد الشواربي، التحكيم و التصالح في ضوء الفقه والقضاء والتشريع، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٦م .

٦- د. محمود مختار احمد بري، التحكيم التجاري الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٧ م .

- ٧- د. وجدي راغب فهمي، النظرية العامة للتنفيذ القضائي في قانون المرافعات، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧١ م.
  - ٨- د. ابراهيم احمد ابراهيم، التحكيم الدولي الخاص، ط ٢، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٧ م.
  - ٩- د. بشار محمد الاسعد، عقود الاستثمار في العلاقات الدولية الخاصة، منشورات الحلبي الحقوقية، ط ١، بيروت، ٢٠٠٦ م.
  - ١٠- د. حفيظة السيد الحداد، العقود المبرمة بين الدولة والاشخاص الاجنبية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠٠١ م.
  - ١١- د. حفيظة السيد الحداد، القانون القضائي الخاص الدولي، الاسكندرية، ١٩٩٠ م.
  - ١٢- د. حفيظة السيد الحداد، الموجز في النظرية العامة في التحكيم التجاري الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٧ م.
  - ١٣- د. فوزي محمد سامي، التحكيم التجاري الدولي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٢ م.
  - ١٤- د. محمد عبد الخالق الزعبي، قانون التحكيم، ط ١، منشأة المعارف، ٢٠١٠ م.
  - ١٥- د. احمد ابو الوفا، نظرية الاحكام في قانون المرافعات، ط ٤، الاسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٨٠ م.
  - ١٦- د. سامية راشد، التحكيم في العلاقات الدولية الخاصة - اتفاق التحكيم، الكتاب الاول، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٤ م.
  - ١٧- د. مصطفى الجمال و د. عكاشة عبد العال، التحكيم في العلاقات الخاصة الدولية و الداخلية، الجزء الاول، ١٩٩٨ م.
  - ١٨- محمود التحيوي، اركان الاتفاق على التحكيم و شروط صحته، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠٠٧ م.
  - ١٩- نبيل عبد الرحمن حياوي، مبادئ التحكيم، المطبعة القانونية، بغداد، ٢٠٠٤ م.
- ثالثاً. المجلات .
- ١- د. حاتم خليفة بريسم العجيلي، مقترح تطوير قانون التحكيم العراقي من خلال دراسة مقارنة لبعض القوانين العربية، مدرس جامعة بغداد - الشؤون الهندسية، مجلة الهندسة و التنمية، المجلد السادس عشر العدد الثاني، حزيران، ٢٠١٢ م.
  - ٢- د. وجدي راغب فهمي، هل التحكيم نوع من القضاء - دراسة انتقادية لنظرية الطبيعة القضائية للتحكيم، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، العدد الاول، ١٩٩٣ م.
- رابعاً- البحوث والمحاضرات .
- ١- خلاوي احمد يوسف، انواع التحكيم، بحث منشور في شبكة المعلومات دار العدالة و القانون العربية على الرابط :
- <http://www.justice-lawhome.com/vb/showthread.php?t=4809>
- ٢- د. نادر محمد ابراهيم، تقييم السياسة التشريعية المصرية تجاه التحكيم في منازعات الاستثمار المباشر دراسة في اطار تشريعات الاستثمار و معاهداته، بحث مقدم الى المؤتمر الدولي السادس، المركز الاسكندرية للتحكيم البحري الدولي، ٧-٦، فبراير، ١٩٩٩ م.
  - ٣- الزيد زيد عبد الكريم، مشروعية التحكيم في الفقه الاسلامي، عميد المعهد العالي للقضاء، بحث منشور في منتديات الحلم العربي على الموقع :

## التحكيم التجاري الدولي - ضرورة أم حاجة للشركات الاستثمارية الأجنبية؟ International commercial arbitration - Is it a necessity or a need for foreign investment companies?

أ.م.د. علي شهاب احمد \* قصي حسين محمود الضعيف

<http://d11d.com/majlis/r63759.html>

٤- عمار صابر، اتفاق التحكيم و قراءة في بعض المشكلات العلمية- غرفة التحكيم لدول الخليج، المنامة ، محاضرة القيت بنقابة المحامين، ٢٠٠٦م.  
خامساً- القوانين.

- ١- قانون الاستثمار العراقي المعدل رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦م .
- ٢- قانون المرافعات المدنية العراقية رقم ٨٣ لسنة ١٩٩٩م .
- ٣- قانون التحكيم في المنازعات المدنية و التجارية، سلطنة عمان، مرسوم سلطاني رقم ٩٧/٤٧ لسنة ١٩٩٧م .
- ٤- القانون التحكيم التجاري الدولي البحريني رقم (٩) لسنة ١٩٩٤م .
- ٥- قانون ضمانات وحوافز الاستثمار المصري رقم (٨) لسنة ١٩٩٧م .
- ٦- قانون الاجراءات المدنية و الادارية الجزائري، ٨-٩ ، لسنة ٢٠٠٨م .
- ٧- قانون تشجيع الاستثمارات في لبنان رقم ٣٦٠ لسنة ٢٠٠١م .

### الهوامش

- (١) معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة ١٣٦٨، ج٢، ص٩١.
- (٢) القاموس المحيط للفيروز آبادي، المكتبة التجارية، القاهرة ٩٨/٤، ومختار الصحاح للرازي ، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٢هـ ، ص١٤٨.
- (٣) د. فوزي محمد سامي، التحكيم التجاري الدولي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٢، ص١.
- (٤) المحامي جمعة سعدون الربيعي، المرشد إلى اقامة الدعاوي المدنية، المكتبة القانونية، بغداد ٢٠٠٦م، ص٢١٥ .
- (٥) وزارة العدل | الدائرة القانونية" قانون المرافعات المدنية" رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩م وتعديلاته، مطبعة الزمان، ١٩٩٦م .
- (٦) د. مصطفى الجمال، د. عكاشة عبد العال، التحكيم في العلاقات الخاصة الدولية والداخلية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، ١٩٩٨، ص٤، بدون دار نشر
- (٧) انظر مجلة الهندسة والتنمية، المجلد السادس عشر، العدد الثاني، حزيران ٢٠١٢، ص٢١، الشواربي، د.عبد الحميد، "التحكيم والتضاح في ضوء الفقه والقضاء والتشريع"، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٦م .
- (٨) زيد عبد الكريم الزيد، "مشروعية التحكيم في الفقه الإسلامي"، عميد المعهد العالي للقضاء، ٢٠٠٣، بحث منشور في منتديات الحلم العربي على الموقع: [d11d.com/majlis/r63759.htm](http://d11d.com/majlis/r63759.htm).
- (٩) احمد يوسف خلاوي، انواع التحكيم، ٢٠٠٣، بحث منشور في شبكة المعلومات دار العدالة والقانون العربية رابط : <http://www.justice-lawhome.com/vb/showthread.php?t=4809>
- (١٠) القانون التحكيم التجاري الدولي البحريني رقم ٩ لسنة ١٩٩٤م .
- (١١) قانون التحكيم في المنازعات المدنية والتجارية، سلطنة عمان، مرسوم سلطاني رقم ٩٧/٤٧، لسنة ١٩٩٧م .
- (١٢) د.محمد عبدالحق الزعبي، قانون التحكيم، ط١، منشأة المعارف، ٢٠١٠م، ص٢٠.
- (١٣) أ.د. محمود مختار احمد بري، التحكيم التجاري الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص٢٢.
- (١٤) د. احمد محمد عبد البديع شتي، شرح قانون التحكيم - دراسة مقارنة وفقاً لآراء الفقه والقضاء ومراكز التحكيم العربية والدولية، ط٤، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٩م، ص٦٧ .
- (١٥) أ.د. محمود مختار احمد بري، المصدر السابق، ص٢٥.
- (١٦) انظر د. ابراهيم احمد ابراهيم، التحكيم الدولي الخاص، ط٢، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٧م، ص٤٧.
- (١٧) انظر د. ابو زيد رضوان، الاسس العامة في التحكيم التجاري الدولي، دار الفكر العربي، القاهرة، بدون سنة نشر، ص٣٢ .
- وانظر ايضاً د. وجدي راغب فهمي، هل التحكيم نوع من القضاء - دراسة انتقادية لنظرية الطبيعة القضائية للتحكيم، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، العدد الاول، ١٩٩٣م، ص١٣١.

- (١٨) انظر د. وجدي راغب فهمي، النظرية العامة للتنفيذ القضائي في قانون المرافعات، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧١م، ص ٣٨٥.
- (١٩) د. احمد أبو الوفا، نظرية الأحكام في قانون المرافعات، ط٤، الإسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٨٠، ص ٣٦-٣٧.
- (٢٠) حسين المؤمن المحامي، الوجيز في التحكيم، بيروت، مطبعة الفجر، ١٩٧٧، ص ١٠.
- (٢١) محمود التحيوي، أركان الاتفاق على التحكيم وشروط صحته، دار الفكر الجامعي الاسكندرية، ٢٠٠٧، ص ٧٦.
- (٢٢) عمار صابر، اتفاق التحكيم وقراءة في بعض المشكلات العملية، غرفة التحكيم لدول الخليج، المنامة، محاضرة بقبالة المحامين، ٢٠٠٦، ص ٢١.
- (٢٣) عمار صابر، المصدر السابق نفسه، ص ٢١.
- (٢٤) نبيل عبدالرحمان حياوي، "مبادئ التحكيم"، المطبعة القانونية، بغداد، ٢٠٠٤، ص ٩٣.
- (٢٥) نبيل عبد الرحمن حياوي، المصدر السابق نفسه، ص ٩٣.
- (٢٦) عمار صابر، مصدر سابق، ص ٢٢.
- (٢٧) عنبر فريد، التحكيم ضرورة عصرية، البوابة القانونية:  
[www.tashreelat.com/view\\_studies2.asp?id=542&std\\_id=83](http://www.tashreelat.com/view_studies2.asp?id=542&std_id=83)
- (٢٨) م. د. حاتم خليفة بريس العجيلي، "مقترح تطوير قانون التحكيم العراقي من خلال دراسة مقارنة لبعض القوانين العربية"، مدرس-جامعة بغداد، الشؤون الهندسية، مجلة الهندسة والتنمية، المجلد السادس عشر، العدد الثاني، حزيران، ٢٠١٢، ص ٢٢.
- (٢٩) المادة رقم (٤/٢٧) من قانون الاستثمار العراقي المعدل رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦م.
- (٣٠) المادة ١٢ من قانون تشجيع الاستثمارات في لبنان رقم ٣٦٠ لسنة ٢٠٠١م.
- (٣١) قانون الاجراءات المدنية والادارية الجزائري رقم ٠٨-٠٩ لسنة ٢٠٠٨م، الكتاب الخامس في الطرق البديلة لحل المنازعات.
- (٣٢) انظر في د. نادر محمد ابراهيم، تقييم السياسة التشريعية المصرية تجاه التحكيم في منازعات الاستثمار المباشر دراسة في اطار تشريعات الاستثمار ومعاهداته، بحث مقدم الى المؤتمر الدولي السادس لمركز الاسكندرية للتحكيم البحري الدولي والذي عقد في ٦-٧ فبراير ١٩٩٩م، وانظر قانون ضمانات وحوافز الاستثمار المصري رقم (٨) لسنة ١٩٩٧.
- (٣٣) د. بشار محمد الاسعد، عقود الاستثمار في العلاقات الدولية الخاصة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط٢، ٢٠٠٦م، ص ٤٨.
- (٣٤) أ. د حفيظ السيد الحداد، العقود المبرمة بين الدولة والاشخاص الاجنبية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠٠١م، ص ٣٣.
- (٣٥) د. سامية راشد، التحكيم في العلاقات الدولية الخاصة- اتفاق التحكيم، الكتاب الاول، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٤م، ص ١١٥.
- (٣٦) أ. د حفيظ السيد الحداد، القانون القضائي الخاص الدولي، الاسكندرية، ١٩٩٠م، ص ١٧٧ وما بعدها.
- (٣٧) أ. د. حفيظ السيد الحداد، الموجز في النظرية العامة في التحكيم التجاري الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٧م، ص ٣٣.
- (٣٨) د. فوزي محمد سامي، مصدر سابق، ص ١٦.